التركيبة السكانية والخدمات الصحية في المجتمع الليبي خلال العهد الملكي التركيبة السكانية والخدمات الصحية في المجتمع الليبي خلال العهد الملكي

د/ إدريس محمد حسين

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تبيان ودراسة التركيبة السكانية والخدمات الصحية في ليبيا خلال العهد الملكي 1951 –1969م، ويبدأ هذا البحث بتتبع التطور السكاني منذ إعلان الاستقلال والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإداري للبلاد، بالإضافة إلى دراسة أنماط الهجرة الداخلية والخارجية والتي ظهرت بشكل ملحوظ على أثر اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات، ناهيك عن الاهتمام بمشاريع التتمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الكلمات المفتاحية: (ليبيا – الخدمات الصحية – التركية السكانية – الجاليات).

المقدمة:

تشكل طبيعة التركيبة السكانية في المجتمع الليبي إبان العهد الملكي 1951–1969م، تجانساً وتلاحمًا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعلاقات الاجتماعية والدينية، يحكمه نظام قبلي قوي يمتد تأثيره إلى الوقت الراهن، كما أنه منعدم الفوارق الطبقية والاجتماعية في ظل تدني مستوى الدخل، وتكتسب العادات والتقاليد لدى التركيبة السكانية صفة القوانين السارية التي تحتم على أفراد المجتمع اتباعها وتنفيذها.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج إحدى القضايا الاجتماعية المهمة وهي دراسة التركيبة السكانية من حيث تكوينها، وتطورها، وطبيعة النسيج الاجتماعي من حيث التعايش والتجانس وأثر وجود الجاليات الأجنبية ضمن التركيبة السكانية للدولة الليبية الحديثة، وبالإضافة إلى معرفة الأوضاع الصحية للمجتمع الليبي في العهد الملكي (1951–1969م).

وجاءت إشكالية البحث تحاول معالجة تساؤل رئيس مفاده ما مدى تجانس التركيبة السكانية للمجتمع الليبي خلال العهد الملكي؟

فيما جاء منهج الدراسة معتمدا على المنهج التاريخي التحليلي المناسب لهذا الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي، وذلك بإعطاء بعض الأرقام المهمة في مثل هذه الدراسة. ولتوضيح الدراسة تم تقسيمها الى عدة محاور هى:

المحور الأول: التركيبة السكانية:

المحور الثاني: النسيج الاجتماعي في ليبيا:

المحور الثالث: الخدمات الصحية:

المحور الأول: التركيبة السكانية:

1-التطور السكاني:

تحتل ليبيا من حيث المساحة (*) المرتبة الرابعة في قارة إفريقيا بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والسودان، إلا أنها تعتبر من الدول الأقل سكاناً في القارة، ويرجع ذلك إلى سببين هما الأول: الظروف الطبيعية الصعبة للبلاد حيث أن حوالي 90% من مساحتها عبارة عن صحراء قاحلة لا تصلح للحياة بالإضافة لقلة الأمطار بها، وعدم وجود الأنهار التي تشكل أماكن جذب للسكان (1)، أما السبب الثاني فهو الغزو الإيطالي

^(*) تقدر مساحة ليبيا بحوالي: 540°759°1 كم2، وتعد ليبيا من أكثر مناطق العالم ندرة في السكان، فالكثافة فيها أقل من شخص واحد للكيلو متر المربع الواحد، وهي أدنى الكثافات، إن لم تكن أدناها و 90 % من السكان يرتكزون في الساحل الشمالي. للمزيد ينظر: إبراهيم أحمد زرقانه، المملكة الليبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1964م، ص273.

⁽¹⁾ راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، طرابلس، ط.2، 1953م، ص $^{(1)}$ راسم رشدي، طرابلس

لليبيا سنة 1911م، وسياسة الإبادة الجماعية التي انتهجتها إيطاليا ضد السكان محاولة منها لإقصاء العنصر الوطني، وتحويل ليبيا إلى الشاطئ الرابع لإيطاليا، فقد قتل إعداد كبيرة من السكان ونفى إعداد أخرى، بالإضافة إلى إن أعداد كبيرة هاجرت نتيجة القمع إلى دول الجوار وغيرها هرباً من العدو الإيطالي⁽¹⁾.

وقد شهدت ليبيا إحصائيات تقديرية لعدد السكان إبان الاحتلال الإيطالي كان أولها في عام 1931م، حيث قدر هذا الإحصاء عدد السكان بحوالي 654716 نسمة، وفي التعداد الثاني الذي جرى سنة 1936م بلغ عددهم 732973 نسمة⁽²⁾.

وفي عهد الإدارتين العسكريتين الإنجليزية والفرنسية لليبيا، أجرت سلطات الاحتلال إحصاءً سكانياً بالاعتماد على بطاقات التمويل قدر عدد السكان على حسب هذه البطاقات حوالي (1,053,240) نسمة⁽³⁾.

وبعد إعلان الاستقلال وجدت الحكومة الليبية نفسها أمام ضرورة معرفة عدد السكان الفعلي لكي يتسنى لها وضع التخطيط الاقتصادي، والاجتماعي، والإداري للبلاد، لذلك قامت الحكومة الليبية بإجراء تعداد للسكان بمساعدة الأمم المتحدة التي تحملت نفقات التعداد الذي وصل إلى 120ألف جنيه ليبي، وهو يُعد أول تعداد رسمي اتبعت فيه الأسس العلمية، وكانت نتيجة هذا التعداد الذي أجري في أواخر شهر يوليو 1954م هي

⁽¹⁾ مختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا (1963–1969م)، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 2000م، ص48.

⁽²⁾ إسماعيل هاشم، السكان والقوة العاملة في ليبيا، مجلة الشرق الأوسط، مركز البحوث بجامعة عين شمس، العدد الثاني، القاهرة، 1975م، ص46.

⁽³⁾ عقيل محمد البربار، سكان ليبيا (1935–1950م)، أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي التي عقدت في سبتمبر 2000م، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 2005م، ص41–43.

(1,088,889) نسمة، ثم أجرت المملكة الليبية تعداداً آخر لسكان البلاد بعد عشر سنوات أي سنة $1964م^{(1)}$.

وقد جاءت النتيجة النهائية لهذا التعداد الذي أجري في ظروف أفضل من حيث حالة البلاد الاقتصادية بعد ظهور النفط، بالإضافة لتوفر الخبرات وتوحيد الأقاليم الثلاثة تحت حكومة مركزية واحدة، وقد توصل هذا التعداد الذي أجرى في ليلة 31 يوليو/1 أغسطس 1964م إلى إن عدد السكان في ليبيا (1,564,369) نسمة منهم (48.868) نسمة من غير الليبيين، ونلاحظ من خلال التعدادين السابقين أعوام (1954–1964) إن الزيادة السكانية في ليبيا كانت حوالي (475,480) نسمة (2).

ولعل مرجع الزيادة الكبيرة في السكان هو تحسن الظروف الاقتصادية، واستقرار الأوضاع السياسية، والاجتماعية في البلاد فضلاً عن عودة الكثير من المهاجرين الليبيين، كما يتضح من تعداد عام 1964م أن نسبة السكان في إقليم طرابلس تشكل اليبيين، كما يتقريباً حوالي ثلثي سكان البلاد، في حين أن نسبة سكان إقليم برقة يشكل 28,8 %، أما إقليم فزان فلا يشكل سوى 5,1 % من سكان البلاد، وهذه الإحصائية توضح الخلل الكبير في توزيع السكان في ليبيا(3).

⁽¹⁾ المبروك حسن محمد شاقان، النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع (في الفترة من 1963- 196م) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2012م، ص238.

⁽²⁾ وزارة الاقتصاد الوطني، (مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م)، (النتيجة النهائية)، المملكة الليبية، طرابلس، 1958م، ص7.

⁽³⁾ وزارة الاقتصاد والتجارة (مصلحة الإحصاء والتعداد)، التعدد العام للسكان 1964م، (طرابلس، 1966م)، ص10.

ولقد سجلت آخر إحصائية تقديرية في عهد المملكة الليبية في عام 1969م عدد سكان البلاد بحوالي (1,914,816) نسمة أي بزيادة عن إحصائية عام 1964م بحوالي (350,447) نسمة، وبمعدل نمو يصل 3,8%.

2-الحراك السكانى:

ينقسم السكان في ليبيا من حيث أسلوب الحياة، ودرجة الاستقرار إلى ثلاث فئات رئيسة هي:

أ- سكان المستقرون: هم سكان المدن الدائمو الإقامة في المدن، وهم (الحضر)، ولا يغادرونها إلا نادراً ، وخاصة في المواسم الزراعية البعلية.

ب- سكان البدو (شبه الرحل): هم سكان الريف، والذين يتنقلون داخل حدود أراضي قبائلهم ولا يغادرونها إلا في أوقات الجفاف، إذا ما استمرت لفترات طويلة.

ج- سكان البدو (الرحل): هم دائمو الترحال اتباعاً للكلأ خلال فصلي الشتاء، والربيع بحثاً عن المرعى الجيد لحيواناتهم، وتتصف حياتهم بتنقل من مكان إلى آخر نظراً لأنهم يستوطنون المناطق الفقيرة زراعياً (2)، والجدول رقم (1) يوضح أعداد السكان، والنسبة المئوية على حسب حالة الاستقرار وفق تعداد سنة 1954م:

⁽¹⁾ حسن الخياط، تغيير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، العدد الثاني، بنغازي، 1971م، ص87.

⁽²⁾ عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، [سابقاً]، مصراته، (د.ت)، ص35.

(1)	رقم	جدول
------------	-----	------

النسبة المئوية	العدد	حالة السكان
%72,41	754,267	المستقرون الوطنيون
%18,87	196,571	شبه الرحل الوطنيين
%8,72	90,772	الرجل الوطنيون
%100	1,041,599	مجموع السكان الوطنيين

مصدر الجدول: المملكة الليبية، تقرير الإحصاء العام للسكان لسنة 1954م، المطبعة الحكومية، طرابلس، 1958م، ص17.

يتضح من الجدول السابق أن ثلاثة أرباع السكان هم مستقرون أي أنهم يزاولون أنشطتهم الاقتصادية داخل المدن والقرى القريبة من المدن، وأن شبه الرحل يشكلون أقل من ربع السكان في حين لا يشكل الرحل في ليبيا سوى 8% فقط من السكان، وهذه النسبة قلت في السنوات الآتية وخاصة بعد ظهور النفط الذي وفر فرص العمل لهؤلاء السكان في المدن، والموانئ، والحقول النفطية، وبذلك يمكن القول أن البترول أثر بشكل مباشر على التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا.

3- الهجرة الداخلية:

الهجرة الداخلية هي ترك المنطقة الجغرافية والذهاب إلى منطقة أخرى لغرض تغير مكان الإقامة الدائم⁽¹⁾، ويقصد بها هنا حركة السكان في المناطق الريفية إلى

⁽¹⁾ لميا فوزي الكيالي، السكان وموارد المياه في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1968م، ص186.

المناطق الحضرية للتوطن والإقامة، وذلك لغرض تحسين الظروف المعيشية، ولقد بدأت هذه الهجرة في الظهور بشكل ملحوظ إثر اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات، حيث إن العديد من المزارعين أخذوا في النزوح من الريف بحثاً عن العمل في شركات البترول في مناطق البحث والتنقيب، وذلك كان له الأثر الكبير على الزراعة، والإنتاج الزراعي في ليبيا بالإضافة إلى تأثير بنية المجتمع الليبي بشكل كبير (1).

لقد عانت ليبيا من الهجرة الداخلية كثيرًا ، حيث ذكرت بعض المصادر أن نسبة سكان المدن عند الاستقلال 1951م كانت أقلية لا تزيد عن (20%) من مجموع السكان (2).

والجدير بالذكر أن المدن الكبرى: (طرابلس- بنغازي) قد شكلت بؤرة استقطبت المهاجرين إليها، بالإضافة إلى باقي المدن الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية التي تتوفر بتلك المدينتان، وقد أكدت إحدى الدراسات أن البحث عن العمل من أكثر الأسباب التي أدت إلى هجرة حوالي (70%) من سكان القرى والأرياف، كما أن حوالي (48%) من هذه النسبة ذكروا أن البطالة تمثل عامل طرد رئيس(3).

⁽¹⁾ مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1951–1969م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م، ص204.

⁽²⁾ اسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955–1969م، منشورات: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص354.

⁽³⁾ محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة درنة، درنة، ط1، 1999م، ص112.

وأن من أهم دوافع الهجرة الداخلية (*)؛ متمثلة في حالة الفقر، حيث يغادر المهاجرون أماكنهم بحثًا عن حياة اقتصادية أفضل، في ظل غياب وضع اقتصادي وافتقار إلى الرعاية الصحية، وتعليمية بمناطقهم: كحاجتهم إلى المعلمين، والأطباء، والمستشفيات، والمدارس، وغيرها من متطلبات المعيشة الأساسية (1).

وفي عام 1964م شهدت ليبيا أكبر معدل للهجرة الداخلية في تاريخ البلاد، حيث لوحظ أن أكثر من 40% من السكان غيروا أماكن إقامتهم، ولوحظ أيضًا أن اتجاه هذه الموجات البشرية كان متجها إلى المدن الكبرى (طرابلس – بنغازي – البيضاء)، وقد نتج عن هذا الزحف الكبير ظهور مدن الصفيح حول المدن الكبيرة بشكل ملحوظ⁽²⁾.

فكان لهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف، والبادية نحو المدن كثير من الآثار، والنتائج السلبية، منها إهمال الإنتاج الزراعي في الريف، وتركيز العمالة في المدن مما أدى إلى إخلال التوازن بين مختلف قطاعات الإنتاج في المجتمع، فمثلا من الآثار السلبية الواضحة التي خلفتها الهجرة الداخلية على قطاع الزراعة الذي كان يشكل عصب الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط، فقد كانت نسبة العاملين في هذا القطاع قبل ظهور

^(*) كان الصحفي على محمد التريكي قام بتحقيق صحفي في صحيفة الرائد عن أسباب الهجرة الجماعية للمزارعين عن مناطقهم: (مزده-وغريان-ويفرن-ونالوت) إلى طرابلس. للمزيد ينظر: بروشين، تاريخ ليبيا نهاية القرن التاسع عشر في عام 1969م، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م، ص430.

⁽¹⁾ أمانة اللجنة الشعبية العاملة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962- 1996م، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، طرابلس، 1997م، ص10.

محجوب عطية الفائدي، التغير الاجتماعي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000م، ص $^{(2)}$

النفط حوالي 80% من الأيدي العاملة، حيث انخفضت هذه النسبة لتصل في نهاية الحقبة الملكية سنة 1969م إلى 30,1 % من الأيدي العاملة في ليبيا⁽¹⁾.

ومن الآثار السلبية للهجرة الداخلية أيضًا تركيز العمالة في المدن، وهذا أدى بدوره إلى انخفاض الأجور، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشاكل الاجتماعية في مجتمع المدينة، ويؤدي إلى مشاكل الإسكان والمواصلات والخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن المشاكل الأمنية وغيرها⁽²⁾.

وأمام تفاقم، وازدياد الهجرة نحو المدينة، وتداعيها السلبية قامت الحكومة الليبية بخطوات عدة للحد من تلك الظاهرة ومحاولة علاجها بالطرق العلمية، نذكر منها إنشاء مؤسسة الاستيطان الزراعي في سنة 1963م والغرض منها توطين المزارعين في الريف، وخلق عوامل جذب في القرى والأرياف والأراضي الصالحة للزراعة، وقد عملت هذه المؤسسة على إعداد مشروعات الاستيطان الزراعي، وتحويل الأراضي البور القابلة للاستصلاح إلى أراضي صالحة للزراعة، ونشر الوعي بين المزارعين، حيث رصدت الدولة مبالغ مالية لمؤسسة الاستيطان الزراعي ضمن الخطة الخمسية (1963–1968)، والتي بلغت حوالي (8,800,000) جنيه ليبي، أي ما نسبته (27,5%) من مجموع والتي بلغت حوالي (8,800,000)

⁽¹⁾ عبد الأمير قاسم، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، دار الأندلس للطبع والنشر، بيروت 1963م، ص18؛ عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، دار الجامعات، الاسكندرية، 1962م، ص218.

⁽²⁾ محمود جلال الدين الجمل، جغرافية ليبيا الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1961م، ص87.

مخصصات الزراعة، كما استعانت المؤسسة بعدد من الخبراء التابعين لمنظمة الأغذية، والزراعة في مجال التوطين⁽¹⁾.

ولقد قامت المؤسسة بإصلاح عدد كبير من المنازل المتضررة، وصهاريج حفظ المياه وشراء الآلات اللازمة للزراعة، ومد المزارعين بالبذور المحسنة وبإعانات التشجيعية الخاصة بزراعة الفاكهة، ولقد فرضت المؤسسة شروطًا عدة على المزارعين المستفيدين من هذه المؤسسة (2)، كان الهدف منها بقاء المزارع في أرضه وعدم تركها، ولكي تضمن المؤسسة بقاء المزارع في أرضه قامت بإنشاء بعض المرافق الخدمية كالمدارس، والمستشفيات في كل مشروع زراعي، وبهذا استطاعت المؤسسة أن ترمم وتتشئ ما يقارب من (3620) وحدة زراعية منتشرة في المناطق الزراعية: كمنطقة الجبل الأخضر، وسهل الحفارة في طرابلس، والجبل الغربي، وكذلك قامت المؤسسة بتزويد المزارعين بالحيوانات التي جابتها الدولة من الخارج(3).

ولعل من أهم مشاريع الاستيطان التي قامت بها المملكة الليبية هو مشروع (إدريس الإسكاني)، الذي تم تدشينه في عام 1965م بهدف إنشاء مائة ألف وحدة سكنية خلال خمس سنوات بتكلفة قدرها أربعمائة مليون جنيه ليبي، ولقد ركز هذا المشروع على إنشاء القرى السكنية المزودة بكافة المرافق العامة: كالمدارس والمستشفيات والكهرباء

⁽¹⁾ خالد حمد سعد، اكتشاف النفط وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1953–1968م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م، ص21.

⁽²⁾ سالم الحجاجي، المرجع السابق، ص138.

⁽³⁾ حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1962م، ص411.

ومركز البريد وغيرها، وخصص حوالي 60% من مساكن المشروع بالكامل للقرى و 40% للمدن، وذلك لمقاومة الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن.

وهكذا يتضح لنا الدور الذي قامت به الدولة في عهد الملك إدريس السنوسي من أجل الحد من الهجرة الداخلية، بالإضافة للاهتمام بمشاريع التتمية الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد.

المحور الثاني: النسيج الاجتماعي في ليبيا:

يشكل النسيج الاجتماعي الليبي تركيبة متجانسة، فمعظم سكان ليبيا هم: عرب مسلمون سنيون على المذهب المالكي، وهذا إذا استثنينا بعض الأقليات العرقية المسلمة التي يتكون منها الشعب الليبي وهي على النحو التالي:

أ-البربر (*): هم سكان ليبيا الأصليون، والحقيقة أن هناك آراء متعددة في بيان أصل سكان ليبيا الأولين، وموطنهم الأول، وكيفية وجودهم في شمال أفريقيا (2)، حيث ذكر بعض المؤرخين أن العرب هم من سمى سكان شمال إفريقيا الأصليين باسم البربر، وذلك بسبب تكلمهم بلغة غير مفهومة لدى العرب (بربر =غير مفهوم)، وقد استعمل هذا الاسم

⁽¹⁾ هنري حبيب، المرجع السابق، ص11؛ أسمهان معاطي، المرجع السابق، ص100.

^(*) لمعرفة المزيد عن الآراء التي قيلت حول البربر وقدومهم إلى ليبيا. ينظر: محمد حسين المرتضي، طلائع الفتح الإسلامي في ليبيا، وجهاد زهير البلوي و رويفع الأنصاري، ط1، مركز الجبل الأخضر للطباعة والنشر، (البيضاء، 1992م)، ص50–58؛ الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، ص15–23؛ محمود شاكر، ليبية، ط.1، دار لبنان، بيروت، 1972م، ص62.

⁽²⁾ سالم على الحجاجي، ليبيا الجديدة، منشورات: مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989م، ص124.

منذ ذلك الوقت⁽¹⁾، في حين ذكر بعض المؤرخين أن الإغريق والرومان هم من أطلق على سكان شمال إفريقيا اسم (بربر)، ولقد كان البربر يطلقون على أنفسهم اسم (الأمازيغ) أي الأشراف الأحرار⁽²⁾.

ولا يزال يوجد بربر أصليين في عدة أماكن بليبيا، فحوالي نصف سكان البربر يعيشون في جبل نفوسة وحده، بينما النصف الثاني في مدينة زوارة على الساحل الغربي الليبي، وبعض الواحات مثل: (غدامس، وسوكنه، وأوجله)، ولقد اصطبغ البربر إلى حد كبير بالثقافة العربية بعد الفتح الإسلامي العربي لليبيا، وبعد الهجرات العربية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر لقبائل بني هلال وبني سليم العربيتين، حيث أن البربر اكتسبوا اللغة العربية والثقافة العربية، على الرغم من أن بعض من البربر لا يزالون يحتفظون باللغة البربرية، ويفضلون عدم الاختلاط بالعرب وبعضهم على المذهب الإباظي (3).

ب- التبو: هم من العناصر السودانية الزنجية أساسًا ولا يمثلون في ليبيا إلا عدد قليل؛ سكنوا جنوب برقة، وبعض مناطق فزان؛ وهم لا يمثلون إلا امتداد فقط لتجمعهم الرئيس في شمال تشاد، وبعض المناطق في النيجر، والتبو من أكثر شعوب الصحراء خبرة بطرق القوافل، فإن الكثير منهم يشتغلون كمرشدين لهذه الطرق⁽⁴⁾.

⁽د.ت)، مجموعة من المختصين، موسوعة تاريخنا (ليبيا)، ط1، دار التراث، سويسرا، (د.ت)، 30.

⁽²⁾ أحمد أبو زيد، سكان برقة (ليبيا) دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة، الموسم الثقافي، القاهرة، 1961م، ص168، 169.

⁽³⁾ الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص15-23.

⁽⁴⁾ عقيل محمد البربار، المرجع السابق، ص41- 43.

ج- الطوارق^(*): قبائل بدوية منتشرة في معظم القسم الغربي في الصحراء الكبرى، ولا يشكلون إلا أعدادًا قليلة، ويعشون في الجنوب الغربي من ليبيا في ولاية فزان، ويتبعون المذهب السني المالكي، يطلق عليهم أحيانًا باسم الملثمين، ويبدو أنهم تعودوا على لبس هذا اللثام كوسيلة لحماية وجوههم من العواصف الرملية التي تكثر في مناطق تجولهم حيث أنهم يتميزون بخبراتهم الواسعة الخاصة بطبيعة الصحراء⁽¹⁾.

د- الكوارغية (*) والشراكسية: أن الكوارغلية ينحدرون من نسل جنود الانكشارية الأتراك وأنسابهم مختلطة بدماء عربية أو بربرية عن طريق التزاوج، وتعيش جماعات منهم اليوم في مصراتة والزاوية، وقليل منهم في طرابلس، وغريان، وجنزور، ويصعب الآن أن نميزهم عن العرب، فقد اكتسبوا العادات، والطبائع العربية بكاملها، كما أن دينهم هو الإسلام السني على المذهب المالكي.

أما الشراكسية: فيعيشون اليوم في مدينة مصراتة، وينقسمون إلى قبيلتين شرقية وغربية، كما أن دخولهم إلى ليبيا غير معروف ولا يختلف الشراكسية عن العرب في عاداتهم عربية محلية، وكذلك لغتهم كما أن دينهم الإسلام⁽²⁾.

ه- الزنوج (الشواشنة): يرجع أصولهم إلى زنوج وسط إفريقيا الذين تم جلبهم كعبيد من كانوا، وبرنو، ووداي، وبركو، وغيرها، وعندما تحرر هؤلاء عاش بعضهم في مراكز

^(*) الطوارق: مثل قبائل التبو وأولاد سليمان وغيرهم. للمزيد ينظر: المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مركز الدراسات العربية، ط1، بيروت، 2009م، ص88.

⁽¹⁾ الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص15-23.

^(*) مصطلح القولوغلي: مأخوذ من لفظتين تركيتين هما قول وأوغلي ومعناهما أبناء الرقيق، وقد نشأت هذه المجموعة فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر. للمزيد ينظر: فرج عبد العزيز نجم، المرجع السابق، ص126.

⁽²⁾ راسم رشدي، المرجع السابق، ص187.

العمران الساحلية، والآخرون فضلوا العيش في الصحراء، وقد فقد هؤلاء لغتهم وتقاليدهم، وقد أسلموا وتعلموا اللغة العربية، واتبعوا التقاليد، والعادات العربية، وهم الآن يعيشون مع الجماعات الليبية دون تمييز أو وجود أي تفرقة عنصرية وهم موزعون في عدة مناطق في ليبيا، وخاصة في ولايتي طرابلس وفزان.

و – الكريتيلية (القريت): جاء هؤلاء إلى ليبيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهم مسلمو جزيرة كريت هربًا من ثورة اليونانيين ضد الأتراك، وقد اعتنق الكريتيليون الإسلام، وتعلموا اللغة العربية، واستقروا بمدينة سوسة في إقليم برقة، وعلى الرغم من أنهم تعربوا، إلا أنهم لا يزالون يتكلمون فيما بينهم بلغتهم الأصلية، وكان الكريتيليون منذ مجيئهم إلى ليبيا منغلقين على أنفسهم، ولم يسمحوا لبناتهم، وأولادهم بالتزاوج من الليبيين الوطنيين، ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدؤوا يتزاوجون عن رضا مع الليبيين، وهم الآن اختلطوا تماما مع المجتمع الليبي، وتطبعوا بعادته (1).

ز- الجاليات الأجنبية:

-الجالية اليهودية: يعود استقرار اليهود في ليبيا على حسب قول الدراسات التاريخية إلى عهد الدولة البطلمية، حيث أسر بطليموس الأول الكثير من اليهود أثناء غزواته على فلسطين منذ عام 312 ق.م، وأدخلهم في جيشه، وأوفدهم إلى برقة، ليسيطروا عليها كجنود مرتزقة تابعين له، وهكذا عاش اليهود في ليبيا كجنود عسكريين أو حامية عسكرية، ولم يمضى وقت طويل حتى ازدهرت أحوال الجالية اليهودية في برقة، مما دفع

⁽¹⁾ الطاهر أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص15-22؛ عقيل محمد البربار، المرجع السابق، ص41-45.

كثير من اليهود من الأقطار المجاورة للهجرة إلى برقة، ثم جاءت موجات أخرى من اليهود وخاصة بعد استقرار الفتح الإسلامي في ليبيا ولاسيما في عهد الدولة الفاطمية⁽¹⁾.

وفي القرن الخامس عشر وصلت موجات من المهاجرين اليهود إلى ليبيا قادمين من الأندلس بعد زوال الحكم الإسلامي فيها، وقد لاقوا ترحيبًا من العرب وقد بلغ عدد اليهود عام 1948م نحو 35 ألف نسمة تقريبًا، وأخذوا يغادرون ليبيا إلى فلسطين⁽²⁾.

وفي عهد دولة الاستقلال^(*) منح اليهود الباقون في ليبيا الجنسية الليبية، واعتبروا مواطنين أسوة بالليبيين، وقد نص الدستور الليبي في الفصل الثاني من المادة الحادية عشر فيه على تساوى الليبيين جميعا في الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز بينهم، وذلك حسب الدين والمذهب أو العنصر واللغة، والتأكيد الحريات بأنواعها وخاصة الدينية والعقدية لدى غير المسلمين المقيمين في ليبيا⁽³⁾.

وقد اشتغل اليهود في العديد من الأنشطة الاقتصادية وخاصة التجارة، وبلغ نسبة نشاطهم التجاري قرابة 90% من محلات شارع إدريس بطرابلس ملكًا لليهود، ولقد حافظ

⁽¹⁾ أسامة الدسوقي بركات، اليهود في ليبيا ودورهم (1911-1951م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000م، ص23، 24.

⁽²⁾ هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع [سابقاً]، طرابلس، 2001م، ص22.

^(*) كان الملك إدريس اتخذ طبيبًا ألمانيًا من أصول يهودية طبيباً خاصة له رافق السيد إدريس من الاستقلال حتى الانقلاب وكان اسمه باركر. للمزيد ينظر: سامي حكيم، ثورة ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1971م، ص209.

⁽³⁾ محمد بن الحبيب بن الخوجة، يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973م، ص174.

اليهود على طابعهم الديني والثقافي، وكان لهم أحياؤهم الخاصة، ولهم عاداتهم وأنديتهم، وهم يتكلمون العربية والإيطالية ولا يستعملون لغتهم العبرية إلا كلغة دينية⁽¹⁾.

وحينما اندلعت حرب 1967م ثار الشعب الليبي ضد اليهود الموجودين في ليبيا وخاصة في طرابلس وبنغازي، وأحرقوا محلاتهم وقتلوا العديد منهم، ولكن السلطات الليبية تدخلت وحمتهم ووضعتهم في أماكن خاصة لتسهيل مهمة هجرتهم من البلاد وهاجر عدد كبير منهم⁽²⁾، ولم يبق إلا عدد قليل منهم، وفي عام 1970م أصدرت سلطات انقلاب سبتمبر 1969م قرارًا بمصادرة أموالهم وممتلكاهم وهكذا هاجر اليهود من ليبيا بلا عودة⁽³⁾.

- الجالية الإيطالية:

يعود تواجد الجالية الإيطالية في ليبيا لفترات سابقة تعود القرون الوسطى، حيث استقر عدد كبير من التجار الإيطاليين في طرابلس قادمين من المدن الإيطالية: كجنوه والبندقية ونابولي، ثم ازداد عددهم في العهد العثماني، وذلك بسبب تلك الامتيازات التي منحت للإيطاليين في البلاد، وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع ظهور نوايا إيطاليا لاحتلال ليبيا، بدأت إيطاليا في التمهيد السلمي لتحقيق أغراضها

⁽¹⁾ خليفة محمد الأحول، يهود طرابلس الغرب تحت حكم الإيطالي (1911–1943 م)، منشورات: مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص45؛ راسم رشدي، المرجع السابق، ص191.

⁽²⁾ محمد محمد المفتي، زمن المملكة (تطور المجتمع الليبي 1951- 1969م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2012م، ص224.

⁽³⁾ سامي حكيم ، المرجع السابق، ص208.

الاستعمارية، وذلك بزيادة أعداد الجالية الإيطالية في ليبيا، وفي سنة 1911م وقع الغزو الإيطالي لليبيا، ولم تمض سوى سنوات معدودة حتى أصبحت ليبيا مستعمرة إيطالية⁽¹⁾.

وعدت الجالية الإيطالية من أكبر الأقليات الأجنبية في ليبيا، حيث وصل عدد أفرادها في عام 1941م قرابة (110,000) نسمة، ومع طرد الإيطاليين من ليبيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية هاجر عدد كبير منهم، ولم يبق منهم حسب إحصاء عام 1954م سوى (40) ألف نسمة.

وكان معظم الجالية الإيطالية تعيش في طرابلس، وأغلبهم مارسوا أنشطة اقتصادية، وملكوا المزارع الكبيرة، كما كانوا يشكلون طبقة الحرفيين والغنين والعمال المهرة، وإن معظم الصناعة في طرابلس تدار من قبل هؤلاء الإيطاليين⁽²⁾.

وقد تتاقص عدد الإيطاليين بسبب عودة كثير منهم لبلادهم فبلغ عددهم حسب إحصائية عام 1964م حوالي (21,167) نسمة، وقد كانت الجالية الإيطالية تتمتع بحسب الدستور الليبي بكثير من الامتيازات مثل: حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماعات، وغيرها من الحريات التي ضمنها لهم الدستور، واستمر الإيطاليين يتمتعون بهذه الامتيازات في ليبيا إلى أن وقع انقلاب سبتمبر عام 1969م، وحينئذ قررت السلطات الحاكمة طرد الجالية الإيطالية ومصادرة أملاكها(3).

كما توجد في ليبيا مجموعات صغيرة من المالطيين، ويبلغ عددها حوالي (1600 نسمة)، يوجد كذلك ومن اليونانيين حوالي (800 نسمة)، بالإضافة إلى الذين يعيشون بصورة مؤقتة في ليبيا، حيث كان عددهم جميعا حوالي (25,030) نسمة تقريبًا،

⁽¹⁾ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص234.

⁽²⁾ على سالم الحجاجي، المرجع السابق، ص138.

⁽³⁾ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص235-238.

ومعظم هؤلاء قد حضروا عن طريق الحكومة الليبية، والشركات الليبية الخاصة، والوكالات الأجنبية⁽¹⁾.

ومن المهم أن نشير إلى ارتباط مصالح المملكة الليبية بالكتلة الغربية، مما أدى إلى تعاظم دور الجاليتين: (البريطانية والأمريكية)، وبلغ عدد الجالية البريطانية حسب التعداد العام لسنة 1964م في ليبيا كان حوالي (6672) نسمة تقريبًا، في حين بلغ عدد الجالية الأمريكية في ليبيا حوالي (6337) نسمة، وكان الدستور قد ضمن للأجانب المقيمين في ليبيا حريات واسعة، كما أن الأقليات حافظت على هوياتها الشخصية، وعقيدتها الدينية، ومن جهة أخرى أعلن الملك إدريس في كلمته التي ألقاها في افتتاح جلسات البرلمان الليبي بمجلسيه في بنغازي بتاريخ 25 مايو 1952م حماية حقوق الأجانب الذين يعيشون في ليبيا (2).

وهكذا تمتع الأجانب في ليبيا بهامش واسع من الحرية، والتعايش السلمي مع السكان الوطنيين.

المحور الثالث: الخدمات الصحية:

تقاس الحالة الصحية لأي بلد بعدد الأطباء والمستشفيات فيها، وما يتوفر فيها أيضًا من الأجهزة والمعدات الطبية، مقارنة بعدد السكان، فكلما كان معدل عدد السكان

-

⁽¹⁾ جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية- دراسة في الجغرافية السياسية، مطابع الهيأة المصرية العامة، القاهرة، 1973م، ص141.

^{.13} أسمهان ميلود، المرجع السابق، ص333؛ التعداد السكاني عام 1964م، ص $^{(2)}$

قليلا بالنسبة لكل طبيب، اعتبرت الحالة الصحية جيدة، وكلما زاد عدد السكان لكل سرير متوفر في المستشفيات كانت الحالة الصحية متدنية وهكذا⁽¹⁾.

وبالنظر إلى هذه المعايير لاشك أن ليبيا كانت في تلك الفترة تعاني من تردي الأوضاع الصحية، إذ لم تكن ثمة سوى بعض المستشفيات التي تعود إلى العهدين العثماني والإيطالي، إلى جانب قلة عددها كانت أيضا تعاني من نقص شديد في الأطباء والمعدات الطبية⁽²⁾.

وفوق هذا وذاك فقد وصفت ليبيا عند استقلالها حسب تقارير الأمم المتحدة بأنها من أكثر بلدان العالم تخلفا وفقرا، ولا يوجد بها طبيب وطني واحد⁽³⁾، كما أدى خروج إيطاليا من ليبيا إلى سحب الأطقم الطبية الإيطالية باستثناء بعض الممرضات الراهبات، كل ذلك يعطينا صورة واضحة عن الأوضاع الصحية في ليبيا إبان الاستقلال⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من أن ليبيا تعد من البيئات الصحية بسبب المناخ المعتدل، ولا تقع في دائرة مناطق الأوبئة التي تعاني منها بعض المناطق الاستوائية، كما أن الإصابات بالأمراض المستوطنة قليلة باستثناء التدرن الرئوي⁽⁵⁾، إلا أنه لوحظ تقشي بعض الأمراض

⁽¹⁾ المبروك محمود صالح، الأوضاع الصحية في إقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، 2006م، ص44، 45.

⁽²⁾ الصحة الغذائية في ليبيا خلال الخمسينات. للمزيد ينظر: تقرير عن التغذية (منظمة الأغذية والزراعة 10-8م) -80.

⁽³⁾ النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا، العدد رقم (6) نوفمبر /ديسمبر 1968م، ص158.

⁽⁴⁾ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص201.

⁽⁵⁾ عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة ما بين (1835–1950م)، أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقد بمركز الجهاد 2000م منشورات: مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص868.

بين البالغين من السكان بل وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال ارتفاع غير عادي⁽¹⁾، وذلك يرجع إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في النقط الآتية:

1- التدني الكبير في المستوى المعيشي لغالبية السكان الذي جعل الكثير من الأسر اللببية تعانى من سوء التغذية.

2- غياب المساكن الصحية الملائمة لمعظم الأسر الليبية، حيث تسكن من أسر كثيرة في الخيام، وبيوت من الحجارة والصفيح والأخشاب، وغيرها من المساكن البدائية غير لائقة صحيًا.

3- انعدام وجود الثقافة الصحية المناسبة، وانعدام العناية الكافية بالنواحي الأخرى المتعلقة بالعلاج الوقائي، وعدم وجود وعي صحى لدى غالبية السكان.

-4 قلة المؤسسات الصحية، والكوادر الطبية المؤهلة $^{(2)}$.

بالإضافة إلى ما سبق فإن كثيرًا من المواطنين يفضلون التداوي بالأعشاب، والنباتات الطبية، وهناك متخصصون أطباء شعبيون، وأماكن لبيع هذه الأدوية، وأماكن للعلاج بالكي بالنار والحجامة والوخزات وغيرها(3)، أما أطباء العظام الجبارين مشهورون بخبرة، وبراعة بتجبير الكسور بأدوات معينة ومواد خاصة ولا أحد يشك في أن العديد من المرضى يتم علاجهم وشفائهم من الكسور، كما كان هناك العديد من المواطنين، وخاصة

⁽¹⁾ على سالم الحجاجي، المرجع السابق، ص138؛ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص207.

⁽²⁾ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص208.

⁽³⁾ عبد الكريم أبو شويرب، المرجع السابق، ص67–69. 501

في القرى والأرياف يلجئون إلى الفقيه، وكاتب الأحجبة، وهناك من يلجأ إلى المشعوذين، والدجالين⁽¹⁾.

ومن أهم الأمراض التي كانت منتشرة في ليبيا في الخمسينيات من القرن العشرين هي: (الالتهابات المعوية المعدية، ومرض التهاب العيون، والتدرن الرئوي (السل)، وكان مرض الالتهاب المعوي يهلك في ليبيا ما لا يقدر عن خمسة ألاف طفل سنويًا، وكانت قلة التغذية سببًا مهمًا في إصابة العديد من الأطفال بكثير من الأمراض؛ لأنهم كانوا قليلي المناعة لمقاومة الأمراض⁽²⁾.

وأمام هذه الأوضاع الصحية قامت الحكومات الليبية المتعاقبة بمجهودات كبيرة من أجل رفع المستوى الصحي العام، وتحسين الخدمات الصحية، وتوسعها في كافة أنحاء البلاد ففي خلال الفترة من 1955–1961م: زاد عدد الأطباء من (107) إلى طبيبًا، وزاد عدد أطباء الأسنان من (6)أطباء إلى (18) طبيبًا، في المدة نفسها، وارتقع عدد الأسرة في المستشفيات من (2843) سريرًا إلى (4018) سريرًا، وزادت المصروفات الصحية باستثناء مصروفات الإعمار من (630,000) جنيه ليبي في أعوام 1961–1961م إلى (1,790,000).

وفي مسعى وزارة الصحة لتحسين الخدمات الصحية قامت بجلب أطباء من خارج البلاد، وخاصة من إيطاليا بعد اتفاقية أكتوبر 1956م ومن دول أخرى مثل: (إسبانيا، ويوغسلافيا، وفرنسا، واليونان، وانجلترا، والصين)، بالإضافة إلى الدول العربية

⁽¹⁾ المبروك محمود صالح، المرجع السابق، ص89.

⁽²⁾ على سالم الحجاجي، المرجع السابق، ص139؛ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص209.

⁽³⁾ مصباح ياقة السوداني، المرجع السابق، ص207–210. 502

مثل: (مصر، وتونس، والعراق، وفلسطين)، ولم تقف مجهودات وزارة الصحة عند هذا الحد بل قامت الوزارة وبمساعدة منظمة الصحة العالمية بافتتاح عدد من مدارس التمريض، كذلك قامت الوزارة بإرسال عدد من الطلبة لاستكمال دراستهم في العلوم الطبية في الخارج، حيث بلغ عددهم 47 طالبا سنة 1960م موزعين (31) طالبًا في مصر، و(8) طلاب في بريطانيا، و(2) في تركيا، و(2) إسبانيا، و(3) بولندا و(1) في إيطاليا (1).

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى اكتشاف النفط أثر بشكل مباشر في تحسين الوضع الصحي في البلاد، حيث توفر للدولة مصدر كبير من الأموال للإنفاق على تحسين الخدمات الصحية، ومن ذلك نذكر إدخال نظام التطعيم الإجباري، ومكافحة الأوبئة والأمراض المعدية، كما ساعد الوزارة في إنشاء العديد من المستشفيات، والمراكز الصحية كمراكز الحجر الصحي، والمجامع الصحية المدرسية للاهتمام بصحة التلاميذ، وكذلك جلب الأجهزة، والمعدات الطبية الحديثة اللازمة (2).

وقد بلغت مجموع ما خصصته الحكومة للإنفاق على قطاع الصحة وذلك من خلال الخطة الخمسية الأولى خلال عامي 1965-1966م (7,254,000) جنيه ليبي، والعامي التاليين 1966-1967م بلغ ما خصص لقطاع الصحة من مجموع الإنفاق العام خلال هذه السنة (9,763,000) جنيه ليبي، في حين كانت حصة عامي 67-1968

⁽¹⁾ اسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص303؛ المبروك محمود صالح، المرجع السابق، ص75؛ على أحمد عتيقة، المرجع السابق، ص172.

على أحمد عتيقة، أثر النفط على الاقتصاد الليبي 1956-1979م، دار الطباعة، لبنان، 1972-1970م، ص171.

لقطاع الصحة (10,720,000) جنيه ليبي، أي ما نسبته 5.2 % من مجموع الإنفاق العام خلال سنتى 67-1968.

ويتضح لنا مما سبق ما أنفقته المملكة الليبية على قطاع الصحة، وهذا بفضل عائدات البترول التي أصبحت تزداد باطراد تصاعدي، وهذا نلمسه من خلال النفقات على قطاع الصحة عام بعد عام، كما يتضح لنا حرص المملكة الليبية على تطوير الخدمات الصحية سواء من حيث المرافق أو من حيث العاملين في مجال الخدمات الصحية. وجدول رقم (2) يوضح عدد العاملين في المملكة في مجال الخدمات الصحية، في الأعوام الثلاثة الأخيرة من الخطة الخمسية.

جدول رقم (2)

سنة 1968	سنة 1967	سنة 1966	العاملون في مجال الخدمات الصحية
575	567	530	أطباء
43	39	37	أطباء أسنان
100	74	69	صيادلة
115	129	109	قابلات
24	37	30	مساعدات قابلات

⁽¹⁾ رمضان عريبي خلف الله، حركة القوى العاملة والتتمية الإقليمية في ليبيا، (د.ط)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984م، ص17.

⁽²⁾ علي لاشين على حلاوة، البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، شعبة اقتصاد، جامعة القاهرة، 1978م، ص199.

1469	925	917	ممرضات
843	1222	975	مساعدات ممرضات
81	87	80	زائرات صحّيات
342	400	278	أعمال مساعدة أخرى
5758	5786	5207	عدد الأسرة في المستشفيات

مصدر الجدول: أمانة اللجنة الشعبية العاملة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعي، والاجتماعي، طرابلس، 1967م)، ص10-15.

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا التحسن والتطور الملحوظ في قطاع الصحة من خلال ازدياد العاملين في مجال الخدمات الصحية، مما يعكس تحسن الوضع الصحي للمواطن في المملكة الليبية، وهذا التطور والتحسن الذي لاحظناه في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا هو دليل واضح على حرص الملك إدريس السنوسي على تحسين حالة الليبيين والخروج بليبيا من دائرة الفقر والعوز والتخلف إلى دائرة الدول المتطورة، والمتقدمة في كافة المجالات، وهذا ما أكدته الإحصائيات والأرقام التي مرت علينا خلال الدراسة.

الخاتمة

- إن عدد سكان المملكة الليبية كان قليلاً جداً والذي لم يتعد مليوني نسمة تقريبا، في حين كانت مساحتها كبيرة، تقدر بحوالي: 540°759 كم2 أي أن مساحتها تستوعب أكثر من مائة مليون نسمة .

- إن التركيبة السكانية في ليبيا متجانسة، على الرغم من تنوعها، فسكان ليبيا معظمهم من العرب، وهم مسلمون سنيون على المذهب المالكي، هذا إذا استثنينا بعض الأقليات العرقية المسلمة التي يتكون منها الشعب الليبي مثل: (البربر، والنبو والطوارق، والكراغلة، والكريتلية).
- إن ثلاثة أرباع السكان هم مستقرون ويزاولون أنشطتهم الاقتصادية داخل القرى القريبة من المدن، وأن شبه الرحل يشكلون أقل من ربع السكان، في حين لا يشكل الرحل في ليبيا سوى 8% فقط من السكان، وهذه النسبة قلت في السنوات اللاحقة، وخاصة بعد ظهور النفط.
- أن الخدمات الصحية في المملكة الليبية كانت متدنية إلى حد بعيد، إلا أن الحكومات الليبية المتعاقبة قامت بمجهودات كبيرة من أجل رفع المستوى الخدمات والرعاية صحية، وتوسعها في كافة أنحاء البلاد، كما قامت بجلب أطباء من خارج البلاد، وكذلك قامت الحكومة الليبية بإرسال عدد من الطلبة لاستكمال دراستهم في العلوم الطبية في عدد من دول العالم، ولقد أثر اكتشاف النفط بشكل مباشر في تحسين الوضع الصحي في البلاد، حيث توفر للدولة مصدر كبير من الأموال للإنفاق على تحسين الخدمات الصحية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق

- وزارة الاقتصاد الوطني، (مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام لسكان ليبيا 1954م)، (النتيجة النهائية)، المملكة الليبية، طرابلس، 1958م.
- وزارة الاقتصاد والتجارة (مصلحة الإحصاء والتعداد)، التعدد العام للسكان 1964م، (طرابلس، 1966م).
- أمانة اللجنة الشعبية العاملة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1996م، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، طرابلس، 1997م.

- الصحة الغذائية في ليبيا خلال الخمسينات. للمزيد ينظر: تقرير عن التغذية (منظمة الأغذية والزراعة 1958م).
 - النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا، العدد رقم (6) نوفمبر /ديسمبر 1968م.

ثانياً: الكتب:

- إبراهيم أحمد زرقانه، المملكة الليبية، دار النهضة العربية، بيروت، 1964م.
- أحمد أبو زيد، سكان برقة (ليبيا) دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة، الموسم الثقافي لسنة 1961م.
- اسمهان ميلود معاطي، التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م، منشورات: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م.
- بروشين، تاريخ ليبيا نهاية القرن التاسع عشر في عام 1969م، ترجمة: عماد حاتم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988م.
- جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية- دراسة في الجغرافية السياسية، مطابع الهيأة المصرية العامة ، مصر ، 1973م.
- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1962م.
- خليفة محمد الأحول، يهود طرابلس الغرب تحت حكم الإيطالي (1911-1943م)، منشورات: مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م.
 - راسم رشدي، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، طرابلس، ط.2، 1953م.
- عبد الأمير قاسم، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، دار الأندلس للطبع والنشر، بيروت 1963م.
 - عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، دار الجامعات، الإسكندرية، 1962م.

- عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع [سابقاً]، مصراته، (د.ط)، (د.ت).
- على أحمد عتيقة، أثر النفط عل الاقتصاد الليبي 1956-1979م، دار الطباعة، لبنان، 1972م.
- رمضان عريبي خلف الله، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، (د.ط)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984م.
- سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، منشورات: مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989م.
 - سامي حكيم، ثورة ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1971م.
- محمد محمد المفتي، زمن المملكة (تطور المجتمع الليبي 1951-1969م)، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2012م.
- محمد بن الحبيب بن الخوجة، يهود المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973م.
- محمد حسين المرتضي، طلائع الفتح الإسلامي في ليبيا، مركز الجبل الأخضر للطباعة والنشر، (البيضاء، 1992م).
 - محمود شاكر، ليبية، دار لبنان، بيروت، ط1، 1972م.
- مختار الطاهر كرفاع، الحركة العمالية في ليبيا (1963-1969م)، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 2000م.
 - مجموعة من المختصين، موسوعة تاريخنا (ليبيا)، دار التراث، سويسرا، ط1، (د.ت).
- محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة درنة، درنة، ط1، 1999م.
 - محجوب عطية الفائدي، التغير الاجتماعي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 2000م.

- المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مركز الدراسات العربية، بيروت، ط1، 2009م.
- هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، 2001م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- أسامة الدسوقي بركات، اليهود في ليبيا ودورهم (1911-1951م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 2000م.
- خالد حمد سعد، اكتشاف النفط وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1953–1969م)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م.
- علي لاشين على حلاوة، البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، شعبة اقتصاد، جامعة القاهرة، 1978م.
- لميا فوزي الكيالي، السكان وموارد المياه في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة القاهرة، 1968م.
- المبروك حسن محمد شاقان، النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع (في الفترة من 1963- 196م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم التاريخ، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 2012م.
- المبروك محمود صالح، الأوضاع الصحية في إقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، 2006م.

- مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1951-1969م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، 2010م.
- محمود جلال الدين الجمل، جغرافية ليبيا الإقليمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (القاهرة، 1961م).

رابعاً: الدوريات:

- إسماعيل هاشم، السكان والقوة العاملة في ليبيا، مجلة الشرق الأوسط، مركز البحوث بجامعة عين شمس، العدد الثاني، القاهرة، 1975م.
- حسن الخياط، تغيير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، العدد الثاني، بنغازي، 1971م.

خامساً: المؤتمرات والندوات:

- عبد الكريم أبو شويرب، الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي في الفترة ما بين (2000-1950م)، أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقد بمركز الجهاد (2000م منشورات: مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م.
- عقيل محمد البربار، سكان ليبيا (1935 –1950م)، أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي التي عقدت في سبتمبر 2000م، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط1، 2005م.